مملكة البحرين

وزارة الخارجية

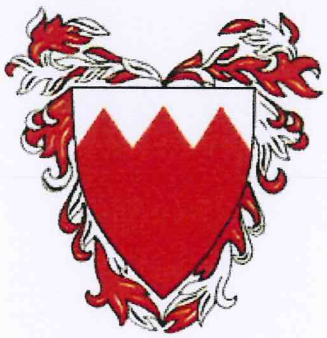

كلمة

رئيس وفد مملكة البحرين المشارك في المؤتمر الدولي الثالث

المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

آبيا، ساموا

٣ سبتمبر ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الرئيس،،،

يطيب لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة لإختياركم رئيساً لهذا المؤتمر الهام وكلنا على ثقة بأنه بما حباكم الله به من كفاءة وخبرة سنتمكن من الوصول بأعمال مؤتمرنا إلى النتائج التي نتطلع إليها جميعاً، كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة وشعب ساموا على إستضافة هذا المؤتمر وعلى حسن الإستقبال وكرم الضيافة والتنظيم المنقطع النظير.

يأتي إنعقاد هذا المؤتمر في منعطف هام يواجه فيه عالمنا الكثير من التحديات كما يشهد العديد من التحولات السياسية والإقتصادية والبيئية التي فرضت أجندتها على كافة الدول صغيرها وكبيرها وخصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية الأشد تأثراً بتلك التحولات، خاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية المستدامة فيها.

حيث تتأثر بشكل خاص دون غيرها من الدول بسبب إنفرادها بصغر الحجم، ومحدودية الموارد الطبيعية والمائية الصالحة للشرب وصعوبة التوسع في الصادرات والمنتوجات الزراعية والصناعية مما يعرضها للتحديات البيئية العالمية والأزمات الإقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية التي تزايدت في السنوات الأخيرة يأتي في مقدمتها آثار تغير المناخ التي تجلت على نحو ملحوظ على خطط التنمية المستدامة فيها. وفي هذا السياق، فقد لوحظ بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية أحرزت تقدماً أقل مما أحرزته في السنوات الماضية، وتراجعت إقتصادياتها، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون، وما زال إرتفاع مستوى سطح البحر يشكل مع غيره من الآثار المترتبة على تغير المناخ، خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها

الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وهذه تحديات كبيرة تهدد بقاءها وقدرتها على الصمود بما ذلك فقدان أجزاء من أراضيها.

السيد الرئيس،

مما لا ريب فيه أن الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتنويع الإقتصاد تشكل عناصر أساسية للتنمية المستدامة للدول قاطبة، إلا أنها تفرض قيوداً وتوجد عقبات على الدول الجزرية الصغيرة النامية وخططها للإندماج في الإقتصاد العالمي الذي إتسم بالعولمة، وبالتالي فرضت معوقات متباينة هيكلية حدت وما زالت تحد من قدراتها التي تهدف إلى تنويع إقتصادياتها وأدت هذه الظروف إلى تراجع قدراتها التنافسية في إنسياب منتجاتها وصادراتها إلى الأسواق العالمية. كما أن الأزمة الإقتصادية العالمية التي أفرزت الركود الإقتصادي العالمي والتي كانت سبباً رئيسياً، ساهمت هي الأخرى في إنخفاض أسعار المواد الخام والسلع الرئيسية كذلك فندرة مواردها الطبيعية لا تتناسب وقدرة مواردها البشرية مما أدى إلى هجرة عقولها البشرية المدربة إلى الخارج وبالتالي أثر على بناء قدراتها في تعزيز مؤسساتها الوطنية وفقاً للأولويات المطلوبة للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إن تظافر جهود الدول الجزرية النامية الصغيرة، فيما بينها وحجم المساعدات الخاصة من بعض الدول المتقدمة النمو ساعدت على النهوض بخططها وبرامجها على الصعيدين الوطني والإقليمي في طموحاتها الواعدة لتنفيذ برنامج عمل برباردوس وإستراتيجية موريشيوس، فقد شكلت الخطط والسياسات والإستراتيجيات الوطنية والإقليمية بعداً هاماً في تعبئة مواردها المحدودة المتاحة، وبرهنت حكومات هذه الدول على جديتها في إتخاذ كافة الإجراءات المتاحة للإعداد المبكر لمواجهة تغير المناخ والتكيف مع آثاره وترشيد إستخدام المياه التي تعتبر من أساسيات التنمية المستدامة.

إن مملكة البحرين بوصفها الدولة الوحيدة الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة الخليج العربي الغنية بلدانه الأخرى بالموارد النفطية، تواجه تحديات جمة، فقد قامت البلاد منذ إستكمال إستقلالها عام ١٩٧١ بوضع خطط واستراتيجيات تنموية لمواجهة تلك التحديات السالفة الذكر، وأحرزت تقدماً ملموساً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنعكس ذلك بشكل ملحوظ وأساسي في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، واحتلت مركزاً مرموقاً مقارنة بسائر الدول العربية الأخرى، بسبب الخطط الإنمائية التي إعتمدتها، كان آخرها رؤية البحرين ٢٠٣٠، التي إستهدفت فيما إستهدفت العدالة التنافسية، وتوفير فرص العيش الكريم وخلق البرامج الكفيلة للشباب على ريادة الأعمال عن طريق برنامج النموذج البحريني الدولي لريادة الأعمال، وهي ماضية قدماً في دعم وتعزيز الأهداف والأولويات التي وضعتها في رؤية البحرين ٢٠٣٠ لا سيما في برامج التنمية المصرفية وتحقيق التكامل الإقتصادي والإقليمي مع سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن ثم مع الدول العربية لإيجاد سوق عربية مشتركة، بهدف تحقيق التنمية والرفاه الإجتماعي لشعوب المنطقة.

لقد أدركت البحرين في وقت مبكر المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، لذا فقد بادرت بوضع الخطط المناسبة لمواجهة تلك التحديات والمحددات، كندرة الموارد المائية، والنضوب التدريجي للموارد الطبيعية، فعمدت إلى تنفيذ مشاريع تحلية المياه، وإعادة إستخدام المياه المعالجة، والبرنامج الوطني للتخلص المتدرج من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وتنمية الثروة البحرية وبرامج إستزراع الأسماك والتدريب المصرفي والبرامج الخاصة بإنخراط الشباب في الإقتصاد الوطني بإحتضان برامج الحاضنات للمشاريع المتوسطة والصغيرة وإنشاء القنوات المالية المتعددة من بينها بنك البحرين للتنمية وبنك الأسرة و"تمكين" وغيرها من البرامج غير الربحية، كما استحدثت مؤخراً برامج لتشجيع المرأة على الإسهام في الإقتصاد الوطني برعاية المجلس

الأعلى للمرأة، وكذلك التوقيع على إتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من البلدان، مما أدى إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية والأنشطة المصرفية بكافة أنواعها لا سيما الإسلامية منها، وتطوير وتحديث الخدمات العامة، وتشجيع المشاريع الإقتصادية المشتركة التي أضحت اليوم ركيزة رئيسية من ركائز الإقتصاد الوطني، وتم إستكمالها بالرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ التي إتسمت بشموليتها من حيث تنفيذ سياسات الاستدامة في كافة القطاعات التي يعتمد عليها الإقتصاد الوطني البحريني، كما أن اعتماد إستراتيجية الإقتصاد الوطني للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٩- ٢٠١٤) تضمنت تطبيق مبادرات الريادة في إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين برامج الأسر المنتجة من تلقي المساعدات وتحريرها من دائرة العوز الإقتصادي والفوائد المترتبة على الديون.

السيد الرئيس،

إن إيجاد الحلول للتحديات والمشاكل البيئية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب جهوداً متظافرة إقليمياً ودولياً ومملكة البحرين كغيرها من هذه البلدان لا تختلف كثيراً عن مواجهة تلك التحديات، مما فرض على حكومتها أولويات فاقت قدراتها على الإنفاق مقارنة بما حباها الله جل شأنه من موارد طبيعية، وقد ساهم المبلغ المخصص لمملكة البحرين من دول مجلس التعاون في تخطي العديد من تلك التحديات والمعوقات، في شروع الحكومة لتحقيق الإستدامة البيئية والإدارة الرشيدة للموارد البشرية والمتاحة. وفي هذا السياق، فقد قامت مملكة البحرين بدمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والإقليمية وسنت القوانين الرامية إلى تقليص هدر الموارد البيئية، وترشيد إستهلاك المياه والكهرباء. وما برح عنصرا المساحة والكثافة السكانية يشكلان ضغطاً على مواردها الإسكانية وتوفير السكن الملائم للمواطنين وهذا ينطبق أيضاً على الخدمات والمرافق العامة بإختلافها.

وفيما يتعلق بالأخطار المستقبلية لتغير المناخ، فطبيعة البحرين الجغرافية بوصفها أرخبيلاً من الجزر، قليلة الإرتفاع عن مستوى سطح البحر، كما هو الحال مع العديد من الدول الجزرية الصغيرة، يجعلها معرضة لتهديدات إرتفاع منسوب المياه على سطح اليابسة وربما تغمر أجزاء عديدة من سواحلها، ففي حال إرتفاع منسوب المياه متراً واحداً كما يتنبئ به خبراء البيئة من شأنه أن يغمر نسبة كبيرة من مساحة البحرين ويتسبب ذلك في إرتفاع نسبة ملوحة المياه الجوفية، وتوقف إنتاجها من محطات تحلية المياه البحرية التي تعتمد عليها بشكل أساسي في الشرب والتنمية الصناعية، ولا تقف تحديات المناخ عند هذا الحد، وإنما تمثل أخطار رمي النفايات النفطية، آثاراً بيئية على الكائنات البحرية لمملكة البحرين وكافة الدول الساحلية في منطقة الخليج العربي. ومن هنا تطالب مملكة البحرين كافة الدول الساحلية بتظافر جهودها المشتركة من أجل تنفيذ إتفاقية التنوع البيئي والمحافظة على البيئة البحرية حيث تشكل الثروة البحرية رزقاً وأمناً غذائياً لكافة الشعوب المتشاطئة في المنطقة.

السيد الرئيس،

مما تقدم ذكره ومما أدلى به من سبقوني من رؤساء الوفود الموقرين، يتضح جلياً إن إنعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية جاء متزامناً ومتواكباً مع مرحلة مفصلية تواجه إقتصاديات البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ولا ريب في أن ما يعتمده هذا المؤتمر الهام سيشكل طموحات وتطلعات كبيرة في مستقبل شعوبنا وتطوير إقتصادياتنا، ومن هنا تأتي أهمية تكاتف المجتمع الدولي لتقديم المساعدات المطلوبة التي تتناسب وطموحات هذه البلدان ذات الوضعية الخاصة، لتمكينها من مواجهة التحديات والمشاكل التي تتعرض لها، وتلك التي تحد من تنمية قدراتها على الإندماج في الإقتصاد العالمي ومن هنا فإن البحرين تضم صوتها إلى أصوات البلدان الجزرية الصغيرة النامية في دعوة البلدان المتقدمة النمو إلى تنفيذ وعودها في تقديم

مساعدتها الرسمية الإنمائية ODA ليتسنى لدولنا الجزرية الصغيرة النامية تخطي العقبات والتحديات ولتمكينها من تحقيق الرفاه لشعوبها قاطبة.

إن مملكة البحرين ومن منطلق حرصها الشديد والدائم على تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها القرارات المتعلقة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية تناشد كافة البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو منها، على تطبيق قرار الجمعية العامة المرقم ٦٧/٢٠٦ الصادر في ديسمبر ٢٠١٢.

وشكراً السيد الرئيس